عدم شرعية احتلال ام رشراش في زحزحة اسرائيل عن موقعها[٥].

على ان ذلك كان له اثره البالغ في اهتمام السلطات المصرية بتأكيد سيادتها على مضايق تيران، والتحسب للنوايا الاسرائيلية؛ اذ قامت القوات المصرية بالاتفاق مع السلطات السعودية باحتلال جزيرتي تيران وصنافير اللتين تتحكمان في مدخل خليج العقبة، وعززت قواتها المسلحة المسيطرة على مضيق تيران وابلغت الحكومة البريطانية في شباط (فبراير) ١٩٥٠، باعتبارها الدولة التي تمون قواتها في الاردن من طريق العقبة، باحتلالها الفعلي للجزيرتين، مؤكدة حرصها على عدم اعاقة المرور في المضيق، وفقاً للعرف الدولي ولمبادىء القانون المقررة.

وحتى العام ١٩٥٦، مارست مصر سيادتها على المضيق ازاء السفن الاسرائيلية، سواء الحربية او المدنية، انطلاقاً من وجود حالة الحرب مع اسرائيل، ومن حق مصر في حماية امنها القومي. وكانت محاولة اي سفينة حربية اسرائيلية للمرور في مضيق تيران تقابل باطلاق النيران التحذيرية ازاءها، واطلاق النيران مباشرة اذا أمعنت في مخالفتها. اما السفن التجارية الاسرائيلية، فكانت تتعرض للضبط والحجز على ايدي خفر السواحل والسلطات الجمركية. اما السفن الاجنبية المحايدة، فكان يتعين عليها، قبل عبور مدخل الخليج، الاستجابة لاسئلة السفن الحربية المصرية، ومحطات الاشارات البرية، حول بياناتها ووجهتها. وتحفل السنوات حتى العام ١٩٥٦ بالحالات التي طبقت فيها مصر تلك القواعد، والتي كان من ابرزها احتجاز السفينة البريطانية «امباير روش» في الاول من تموز (يوليو) ١٩٥٦، وتسليم الحكومة البريطانية بحق مصر في هذا الاجراء[٦]. ولكن ذلك الوضع برمته لم يدم طويلاً.

○ التطور الثاني، هو قيام القوات المسلحة الاسرائيلية، في غمار مشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر، في تشرين الاول ـ تشرين الثاني (اكتوبر ـ نوفمبر) ١٩٥٦، باحتلال منطقة شرم الشيخ، ورفضها الانسحاب منها، ما لم تتحقق الشروط التي حددتها للانسحاب، والتي تتعلق، اساساً، بضمان حرية الملاحة الاسرائيلية في مضيق تيران وخليج العقبة. وكانت كفالة حرية الملاحة الاسرائيلية في مضيق تيران وخليج العقبة في مقدم المهام التي طلبت اسرائيل اضطلاع قوات الطوارىء الدولية بها[٧].

والواقع، ان قضية الملاحة الاسرائيلية في مضيق تيران وخليج العقبة ظلت في مقدم المسائل التي دارت حولها المفاوضات والمداولات الدولية في أواخر العام ١٩٥٦ والشهور الاولى من العام ١٩٥٧، سواء في اطار الامم المتحدة او خارجها، حول شروط الانسحاب الاسرائيلي من سيناء.

وقد انتهى الامر، بالفعل، بانتشار قوات الامم المتحدة في منطقة شرم الشيخ وفي جزيرتي تيران وصنافير في مدخل خليج العقبة، وحصلت اسرائيل على حرية الملاحة لسفنها في مضيق تيران، ليس بضمان وجود هذه القوات الدولية ضئيلة العدد، وانما، اساساً، بضمان الحكومة المصرية نفسها، في اطار التنازلات التي قدمت لاتمام الانسحاب الاسرائيلي.

لقد استخلصت اسرائيل لنفسها، بالقوة المسلحة، وفرض الامر الواقع، وبالتعاون مع القوى الدولية الحليفة لها، هذا الحق للمرور في مضيق تيران وخليج العقبة، ولم يتغير الامر ابداً، بعد ذلك. وعندما حاولت الحكومة المصرية في ايار (مايو) ١٩٦٧ انهاء ذلك الوضع، بسحب قوات الطوارىء الدولية من شرم الشيخ واعلان اغلاق مضيق تيران وخليج العقبة في وجه الملاحة الاسرائيلية، كانت تلك هي النقطة الحاسمة التي تفجرت عندها الازمة، والتي انتهت بالعدوان الاسرائيلي في